

# مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته

## (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)

سليمان عبد الله الحربي

دبلوماسي واكاديمي - الكويت.

إن مفهوم «الأمن» من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركّب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلّق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي. فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى. ولقد احتلت القضية الأمنية وضعاً مركزياً في السياسات الخارجية لبعض الدول، التي عادة ما تتخذ «الأمن» هدفاً من أهدافها يتم تحقيقه باتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة، أو بحسب ما أطلق عليه أرنولد ولفرز «أهداف البيئة». ولم يعد «الأمن» يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، أو بمعناه العسكري، وإنما اتخذ أبعاداً أشمل من ذلك، تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

إن دراسة «الأمن» لا يمكن فهمه أو تفسيره، إلا بتوضيح المفهوم العام لـ «الأمن»، ثم تحليل مفهوم «الأمن القومي والإقليمي»، ومن ثم تبين صيغته وتهديداته، علماً بأن هذه الدراسة لم تتناول مفهوم «الأمن الدولي» أو العالمي.

### أولاً: مفهوم الأمن

إن «الأمن» ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدّد لما تعنيه كلمة «الأمن»، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدّد لها يمكن تقديره بشكل قاطع<sup>(١)</sup>.

(١) مريم سلطان لوتاه، «معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة»، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ١٢.

وفي ذلك يرى باري بوزان (Barry Buzan) أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية<sup>(٢)</sup>.

هذا، وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية<sup>(٣)</sup> كلمة «الأمن»، فعدّته مرادفاً للطمأنينة، أو نقيضاً للخوف أو مساوياً لانتفاء الخطر. ويتعلق استخدامها عادة بالتححرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر، فعملية التحرر تلك وصفها كل من بوث (Booth) وويلر (Wheeler) بأنه «لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرّر»<sup>(٤)</sup>.

ارتبط مفهوم «الأمن» في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم «الدولة» التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز توماس هوبز بين حالة «المجتمع» وحالة «الطبيعة»، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون «حالة المجتمع»، بينما تعيش الدولة «حالة الطبيعة» في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال «عقد اجتماعي»، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم<sup>(٥)</sup>. ولا يزال هذا التصور قائماً في عرف معظم الدول، لكونه مصدراً من مصادر شرعية السلطة، وسبباً للولاء العام لها.

ومن السمات التي يتصف بها مفهوم «الأمن» سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان. وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم «الأمن» ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية. فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).

الأمن كذلك حقيقة نسبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلاً من أن يكون مدعاة إلى مزيد

Barry Buzan, «Is International Security Possible?», paper presented at: *New Thinking about Strategy* (٢) and *International Security* (conference), edited by Ken Booth (London: HarperCollins Academic, 1991), p. 31.

(٢) انظر: ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٨ - ٢٩.

(٤) جون بيليس، «الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة»، في: جون بيليس وستيف سميث، محرران، *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٤١٤.

(٥) للمزيد من التوسع في آراء توماس هوبز، انظر: مارسيل ميرل، *سوسيولوجيا العلاقات الدولية*، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٥٢ - ٥٤.

من الشعور بالأمن<sup>(٦)</sup>، فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب، وإنما تسعى دائماً إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة، مما يخلق انعدام الأمن تلقائياً لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لذاتها. وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح «المعضلة الأمنية» (Security Dilemma)، ويرجع كل من بوث وويلر نشأة العضلات الأمنية<sup>(٧)</sup> إلى شعور دولة ما بعدم اليقين والاطمئنان عما إذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة أخرى مجرد استعدادات دفاعية بحثة لدعم أمنها، أم أنها ذات طابع هجومي تهدف من ورائه إلى تغيير الوضع الراهن لمصلحتها.

يمتاز الأمن أيضاً بكونه نوعاً من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد. فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعاً لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، بل إن زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية، وفي ذلك يقول: «سيكون الوضع الأمني مثمراً أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية»<sup>(٨)</sup>.

أما مفهوم «الأمن» الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي. فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي أنه «تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع»<sup>(٩)</sup>. ووفقاً لهذا الرأي، فإن هذا المفهوم يركز على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

(٦) John Spanier, *Games Nations Play*, 6<sup>th</sup> ed. (Washington, DC: CQ Press, 1987), p. 117.

(٧) للتوسع في هذا المصطلح، انظر: Nicholas J. Wheeler and Ken Booth, «The Security Dilemma», in: John Baylis and N. J. Rengger, eds., *Dilemmas of World Politics: International Issues in a Changing World* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1992).

(٨) زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص ٣٤.

(٩) أحمد جلال التدمري، «متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية - العربية»، ورقة قدمت إلى: ندوة مستقبل العلاقات العربية - العربية بعد تحرير الكويت (٢٦ - ٢٨ مايو، ١٩٩٧) (الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٨٨.

ومن جانب آخر، هنالك مفهوم الأمن الخشن (Hard Security)، والأمن الناعم (Soft Security)، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميّزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي)، والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول، لعدم حيازتها على أسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع تهديدات البيئة الأمنية غير الآمنة التي توجد فيها، إذا ما اقترنت بصراعات حدودية أو منافسات إقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم. فالأمن الخشن يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما «الأمن الناعم» فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال - القتل - تهريب المخدرات)، واللاجئين، والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف والإرهاب. وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع. وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافياً وعابرة للحدود، يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، بل قد تكون ظاهرة عالمية. كما يمكن أن يتحول مفهوم «الأمن الناعم» إلى مفهوم خشن، إذا عولج بأدوات عسكرية، مثل تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وكذلك قد يتحول المفهوم الخشن للأمن إلى أمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر. وإجمالاً، فإن هذين المفهومين يعبران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي، الذي يراعي بها التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي للأمن.

وفي هذا السياق، فقد حدّدت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات لـ «الأمن الناعم»، تأتي تباعاً بشكل تصاعدي على النحو التالي<sup>(١٠)</sup>:

- المخاطر الفردية (Individual Risks): مثل تعرّض عدد محدّد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.
- المخاطر المجتمعية (Community Risks): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.
- تهديدات عابرة للحدود (Cross-Border threats): مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.
- الأزمات الزاحفة (Creeping Crises): اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدّد الأفراد في عدة دول، مثل: انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.

(١٠) إبراهيم عرفات، «الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى»، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، محرران، قضايا الأمن في آسيا (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٢.

– الكوارث المحتملة (Potential Catastrophes): تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات صاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، مثل: الأعاصير، والكوارث النووية، والمشاكل البيئية الكبرى.

## ثانياً: الأمن القومي

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة «الأمن القومي»، كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل<sup>(١١)</sup>، حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتوازنات التي أفرزتها بين القوى الدولية من بروز قوى جديدة، ومن تغيير في هيكل النظام الدولي ومستوى القوة في قيادته. بيد أن الاهتمام الفكري بتلك الظاهرة، قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الدولي والقومي<sup>(١٢)</sup>، وإن كان اهتمام الساسة وقادة الدول بـ «الأمن القومي» قديماً قدم تاريخ نشأة الدولة. وبما أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن ظاهرة «الأمن القومي» قد ارتبطت بخصائص هذا النظام من جانب، ومقومات أطرافه من جانب آخر.

إن موضوع «الأمن القومي» كان – ولا يزال – الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات. وعليه، فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات: كونه محورياً للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية<sup>(١٣)</sup>، وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعاً ضدها. كما إن «الأمن القومي» هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن أي بلورة جديدة لاستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه<sup>(١٤)</sup>.

ولقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية، التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان والتر ليبمان (Walter Lippmann) من أوائل الذين

Richard N. Rosecrance, *International Relations: Peace or War?* (New York: Macmillan, 1966), (١١) pp. 33-35.

(١٢) للتوسع في دراسة ظاهرة العنف بمستوياتها وأبعادها، انظر: تيد روبرت غير، لماذا يتمرّد البشر، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، ٢٠٠٤).

(١٣) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٥١ – ٥٢.

(١٤) علي الدين هلال، محرر، العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) ص ١٣٧.

وضعوا تعريفاً لمصطلح «الأمن القومي»، فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضعي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول: «إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه»<sup>(١٥)</sup>. فأمن الدول – وفقاً لهذا – مساوٍ للقوة العسكرية ومرادف للحرب. غير أن الأمر قد اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي الذي لم تعد القوة العسكرية هي مصدر التهديد الرئيسي له، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، مما دعا العديد من الدارسين إلى المناداة ببناء مفهوم موسع للأمن خارج نطاقه القومي الضيق. وعلى هذا فقد سعى باري بوزان إلى إيجاد رؤى حول الأمن تتضمن جوانب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، تعبّر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعاً داخل النظام الدولي، ونبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمركز حول الذات، وفي ذلك يرى «أن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد. أما في المستوى الدولي، فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي»<sup>(١٦)</sup>. كما يرى البعض الآخر أن ظاهرتي العولمة والتفكك<sup>(١٧)</sup> اللتين يتميز بهما العصر الحديث تزيديان من الدعوة إلى الاهتمام بالأمن المجتمعي، فالعولمة في محصلتها النهائية ستؤدي إلى تفويض النظام السياسي القائم على أساس الدولة القومية، وفتح مجال كبير لأطر سياسية أكثر اتساعاً، في حين أن تفكك الدول المختلفة – مثل الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا – قد كشف عن معضلات جديدة تتعلق بالحدود الدولية، والأقليات الدينية والإثنية، الأمر الذي أثر في عملية الاستقرار الإقليمي والدولي، وخلق قضايا معقدة ومتشابكة، تدخل ضمن أولوياتها الدعوة إلى مراجعة حقيقية للمفهوم الضيق لـ «الأمن القومي».

وضمن إطار العمل الجاد للمفكرين والمهتمين بشؤون الأمن، لإيجاد تعريف شامل لمفهوم «الأمن القومي»، وسعيًا منهم لتطوير هذا الحقل العلمي الذي اقتصر منذ نشأته على مفهوم غياب الحرب والصراع، كمحددات رئيسية لوجوده، وبتركيزهم على أولوية الاهتمام بقضايا الاستقلال والدفاع والسيادة القومية، على ما عداها من قضايا الأمن القومي، ظهرت مدارس فكرية، وطرحت آراء تحليلية حول تلك الظاهرة، إلا أنها لم تجمع على صيغة موحدة لتعريف الأمن القومي. ولقد تباينت تلك الآراء إلى اتجاهات عدة، منها ما ركّز على القيم الاستراتيجية، ومنها ما طرح أهمية الدولة القومية، وآخرون انبروا للدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك هناك من اعتمد على ظاهرة العنف.

*International Encyclopedia of the Social Sciences*, David Sills, editor, 19 vols. (New York: (١٥) Macmillan, 1968), vol. 2, pp. 40-45.

Barry Buzan, *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations* (١٦) ([Brighton]: Harvester Wheatsheaf, 1990), pp. 142-212.

(١٧) للمزيد من التوسع حول آثار العولمة والتفكك في مجمل القضايا في العلاقات الدولية، انظر: Ian Clark, *Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Century* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1997).

وكل تلك الآراء جاءت لتفسير مفهوم الأمن وبيان وسائل تحقيقه وتنفيذه.

أصحاب الاتجاه الأول ينظرون إلى الأمن القومي، بوصفه قيمة استراتيجية مجرّدة، يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة، ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية. وتنصرف دراسات الأمن بناء على ذلك إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها. وقد تجلّت هذه النظرة إلى الأمن القومي، وفقاً لهذا الاتجاه على أنه «تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية، ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأية أمة من الأمم»<sup>(١٨)</sup>. وبهذا، فإن المصالح الحيوية الأساسية – تبعاً لذلك – تتمثل في حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها. وهذا بالطبع يتطلب عنصرين: الأول عسكري كوسيلة فاعلة لحماية الدول ضد أعمال العدوان، والثاني سياسي يندرج في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو في شنّ الحرب الدعائية عليها، أو ممارسة الضغوط الاقتصادية تجاهها. وعليه، فقد توافق أصحاب هذا الاتجاه مع تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لمفهوم «الأمن القومي»، التي ترى «الأمن، من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شنّ هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدماً نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها»<sup>(١٩)</sup>. كما اعتمد أرنولد ولفرز الاتجاه نفسه حين ربط مفهوم «الأمن» بقيم المجتمع، حيث يرى «أن الأمن من وجهة النظر الموضوعية، يعني عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرّض هذه القيم للخطر»<sup>(٢٠)</sup>.

ويتمثل الاتجاه الثاني في فكر المدرسة الواقعية، التي يتمحور فكر أنصارها حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي في ما يتعلق بالأمن، وأولوية الأمن القومي على ما سواه من المستويات المتعددة لمفهوم «الأمن»، وتقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، حيث يعتقد منظّرو المدرسة الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا. وبناء على هذا الاعتقاد يكون التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لأمن الدول<sup>(٢١)</sup>. فهذا الفكر لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب، بل يعتبرها

(١٨) سمير خيري، الأمن القومي العربي (بغداد: دار القادسية للطباعة، ١٩٨٣)، ص ١٨.

(١٩) حسن نافعة، «دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة»،

في: الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر

وعلي الدين هلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٩٧.

(٢٠) بيليس، «الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة»، ص ٤١٤.

(٢١) حسن الحاج علي أحمد، «حرب أفغانستان: التحول من الجيوسراتيجية إلى الجيوثقافي»، في: أحمد

بيضون [وآخرون]، العرب والعالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٣

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٥٢ – ٢٥٣.

الفاعل الأكثر أهمية، لكونها المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، التي تنظم نهج هذه المنظمات، وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها، حيث إن السلوك الخارجي للدولة يتصف بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية لا يوجد فيها حكومة عالمية، ولا اتفاق أخلاقي، أو أي حسن تضامني<sup>(٢٢)</sup>. وعليه، فإن الدولة تلجأ إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع عن مصالحها من خلال الاستحواذ على القوة واستخدامها، الذي يعدّ جوهر السياسة الأمنية للدول. فالقوة العسكرية هي العامل المحوري للقوة وأداتها الرئيسية، أما السلام فيبقى حالة مؤقتة، إذ لا يعني لديهم سوى غياب الحرب، فوجود الأمن الحقيقي يكون، إذًا، في ظل علاقات الصراع والحرب. فالأمن – بحسب تلك الرؤية – هو أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة، الذي يهدف في محصلته النهائية إلى عمليات التكامل والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي، وإن أي شيء يحمل اسم القانون الدولي أو الأخلاق لا بد من أن يكون شكلاً متخفياً من أشكال سياسة القوة<sup>(٢٣)</sup>. تلك هي الأفكار والرؤى التي نادى بها كل من إدوارد هاليت كار (E. H. Carr) وهانس مورغانثو (Hans Morganthau) اللذان أسسا ما يعرف بمدرسة الفكر الواقعية الحديثة، حيث سيطرت تلك المدرسة – وبدرجات مختلفة – على فكر الأمن ومفاهيمه خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى أواسط ثمانينيات القرن الماضي، أو ما يعرف بمرحلة الحرب الباردة.

إن النظرة التقليدية إلى الأمن في الفكر الواقعي أخذت بالتطور والاتساع من مضمونه الضيق ليضم أبعاداً أخرى غير البعد العسكري للأمن، بفعل تغيّرات عالمية متعدّدة، منها دخول العديد من الدول النامية إلى عضوية النظام الدولي، خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى زيادة كثافة القضايا والاهتمامات المتغيرة، التي تختلف عن تلك القضايا التي كانت تركز عليها المدرسة الواقعية، وكذلك بروز دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، التي أخذ دورها في التزايد – كعوامل دولية فاعلة متميزة من الدولة – وإسهامها في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وقضايا السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نتج منه تغيّرات حقيقية في بنية العلاقات الدولية. هذه التغيّرات على الصعيد العالمي أثرت بشكل رئيسي في أطروحات الفكر الواقعي، حيث بدا ذلك جلياً من خلال بعض الدراسات التي توجي بذلك، منها دراسة كل من روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) التي ترى أنه لم يعد بالإمكان افتراض أن الدولة ليست دائماً المحور الرئيسي للعلاقات الدولية<sup>(٢٤)</sup>، بل إن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر أو تفوق تأثيراً في قضايا العلاقات

(٢٢) جيفري ستيرن، **تركيبية المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، ترجمة مركز

الخليج للأبحاث (دبي: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٣٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٤) للمزيد حول ذلك، انظر: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, eds., *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972).



الدولية، بالقدر التي تؤثر به الدولة القومية. كما قللوا من أهمية الدولة في تنظيم العلاقات الدولية، حيث ظهرت قوى وجهات أخرى ليست دولية تسهم في تنظيم تلك العلاقات. إضافة إلى ذلك أكد الباحثان في دراسة أخرى<sup>(٢٥)</sup> وجود قوى ومؤسسات عبر قومية تسهم في صياغة العلاقات الدولية، بشكل متواز مع الدول من خلال عملية الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence)، الذي يتم عبر قنوات متعددة بين المجتمعات، يختلط فيها نشاط الدولة مع نشاطات الفاعلين من غير الدول، تكون للقوة فيه دور ثانوي، وذلك بعكس الدور المحوري للدولة في تنظيم تلك العلاقات ضمن إطارها الدولي، بحسب ما يراه الفكر الواقعي التقليدي. كما إنه في ظل هذا الاعتماد المتبادل المعقد تكون القضايا الدولية هيراركية الشكل (تراتبية)، أي أن كل قضية قد تبرز أهميتها في وقت معين ثم تتلاشى، على عكس افتراض الواقعية في سيادة الأمن دائماً ضمن أهم القضايا التي تسود في علاقات الدول، بغض النظر عن ظروف الزمان والمكان. وبتعبير آخر، فإن عملية الاعتماد المتبادل المعقد يفترض وجود فاعلين آخرين غير دوليين، ودور هامشي للقوة في العلاقات الدولية، إضافة إلى عدم وجود هرمية لقضايا تلك العلاقات. وهذا الطرح بحد ذاته يعتبر تغييراً مهماً للفكر الواقعي الذي اصطلح على تسميته بـ «الواقعية الجديدة»، التي من أهم منظريها كينيث والتز وأتباعه من الواقعيين الجدد.

في ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، من بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة العالمية، ظهرت بوادر التيار الثالث بأبعاده الليبرالية تتسرب إلى الدراسات الأمنية لتحديد وتعريف مفهوم «الأمن القومي»، رافضاً بذلك تحليلات التيار الواقعي، لكون الأمن لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيراً عن مفهوم «الأمن القومي». وعلى هذا النحو فقد ظهر كتاب روبرت مكنمارا (Robert McNamara) **جوهر الأمن** (*The Essence Security*) في ستينيات القرن الماضي، ليؤكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط التنمية بالأمن، الأمر الذي أسس عليه مفهوم تنموياً جديداً للأمن، وفي ذلك يقول: «إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة»<sup>(٢٦)</sup>. ووفقاً لذلك، فقد ربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وإن شكّلت أحد أهم ركائزه. فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدراً كبيراً من التنمية. وبذلك أضاف هذا التعريف بعداً جديداً من أبعاد الأمن

(٢٥) للتوسع حول ذلك، انظر: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston, MA: Little, Brown, 1977).

(٢٦) روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠)، ص ١٢٥.

القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة، ولكن وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن.

فـ «الأمن» ليس مفهوماً أحادي الجانب يرتبط بالنواحي العسكرية فقط، وإنما ذو أبعاد متعددة يهدف في نهايته إلى تنمية قدرات الدولة، بما يحتويه من أفراد ومؤسسات، الأمر الذي نادى به أصحاب الفكر الليبرالي الذين دعوا إلى نشر المؤسسات الديمقراطية لحل مشاكل النظام العالمي وأمنه عبر الانسجام الطبيعي للمصالح، واللجوء إلى مبدأ الأمن الجماعي كحل بديل من الأمن الذاتي. ويرتكز أصحاب هذا التوجه على الدعوة إلى حرية التجارة عبر الاعتماد المتبادل، وحرية الاتصال بين الدول، وتسهيل تبادل التكنولوجيا والأفكار، وانسياب رؤوس الأموال والتنقل الحر للأفراد، حيث إن هذا النظام من العلاقات من شأنه أن يزيل أسباب التوتر وعدم الاستقرار، وصولاً إلى تحقيق الأمن.

إن الإطار الفكري لأصحاب هذا التوجه قام على رفض وانتقاد آراء الواقعيين، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل يوجد هناك فاعلون آخرون داخل الدولة وخارجها، ممن يكون تأثيرهم في الأمن مساوياً أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة. فالأمن لا يقتصر على البعد العسكري، بل على أبعاد أخرى متنوعة. فلقد أظهرت نهاية الحرب الباردة بجلاء تلك النظرة، حيث شهدت الليبرالية تقدماً واضحاً في تفوق اقتصاد السوق على القوة العسكرية، بوصفها المتغير الحاسم للعلاقات الدولية، فالقيمة المقرونة بالقدرة العسكرية قد تراجعت درجتها بعد نهاية هذه الحرب، على الأقل بين دول الغرب من حيث إن الدفاع عن الأراضي أصبح أقل إلحاحاً. وفي ذلك يرى كين بوث (Ken Booth) «أن القوة في الشؤون العالمية تتجه، على نحو متزايد، إلى النجاح الاقتصادي بدلاً من الإحصائيات العسكرية»<sup>(٢٧)</sup>. وهذا لا يعني تبدل أهمية الدولة ككيان نتيجة لهذا التغير، ولكن يعني التغير النسبي الذي في ضوئه يتم ترتيب الدولة الواحدة على المستوى العالمي مقابل الأخرى. وعليه، فقد استطاع الاقتصاد أن يقلل من الانخفاض النسبي لقضايا السياسة العليا المتعلقة بالأمن والاستقرار، كما إنه شجع على الاعتماد المتبادل لتفادي العودة إلى نظام الحرب والصراع، فقد أدى هذا الاعتماد المتبادل إلى ربط المجتمعات، مما أثر في شتى المجالات بما فيها الأيديولوجيا، الأمر الذي خلق الثروة، وهذا بالطبع يخلق الترابط المتزايد بالمسائل الأمنية. ومن جانب آخر، فقد ركز أنصار هذا الاتجاه على مبدأ التعاون بين الدول عبر المؤسسات والمنظمات الدولية، والعمل على تفعيل نشاطها لدورها الرئيسي في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وتأسيساً على ما تقدم حول الاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير مفهوم «الأمن القومي»، نرى سيطرة الفكر الواقعي على الدراسات الأمنية ومفاهيمه بمراحلها الثلاث، بدءاً من المدرسة الواقعية التقليدية التي ظهرت في عصر التنوير، وروادها مكيافلي وروسو

Ken Booth, «Introduction: The Interregnum: World Politics in Transition», paper presented at: (٢٧) *New Thinking about Strategy and International Security*, p. 8.

وهيوم، مروراً بالمدرسة الواقعية الحديثة التي نادى بها مورغانثو بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهاءً بالمدرسة الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز، حيث طورت تلك المدارس الوعاء الفكري الخاص بالدراسات الأمنية. بيد أن الفكر الواقعي قد تعرّض للتحدي بعد التغيير في هيكل النظام الدولي، وبروز عمليات التكامل والاندماج الاقتصادي عبر صيغ تكتلات اقتصادية إقليمية، وفتح آفاق جديدة لحرية التجارة والاقتصاد، مما عزّز من مكانة دور فاعلين فوق قوميين جدد في العلاقات الدولية، وأدى إلى إضعاف الدور النسبي للدولة القومية وللقدرة العسكرية، ذلك أن القوة لم تعد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبعد العسكري، بل تعدّت ذلك إلى النمو الاقتصادي، والثورة التكنولوجية، وعمليات الاعتماد المتبادل، وعصر المعرفة، حيث أسهمت المعرفة في تغيير مفاهيم الأمن، وتقديم مفاهيم جديدة للحرب، مثل الحروب الفضائية وحروب الشبكات<sup>(٢٨)</sup>، الأمر الذي اتسع معه مفهوم «الأمن» باهتمامه بأبعاد أخرى جديدة غير عسكرية أكثر تعقيداً، مقترباً بذلك من المفهوم الليبرالي، وبعيداً عن الفكر الواقعي. كما أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قد أحدثت تغييرات واسعة في مفهوم الأمن أعادت من جديد سيطرة الفكر الواقعي التقليدي على مفاهيم الأمن وأبعاده بشكل كبير.

### ثالثاً: الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعدّدة، ولقد تعدّدت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض «اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحّدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها»<sup>(٢٩)</sup>. وكذلك هناك من يراه «سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم»<sup>(٣٠)</sup>. ووفقاً لذلك، فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محدّدة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساساً من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.

(٢٨) للمزيد من التوسع حول أثر المعرفة في الأمن القومي، انظر: سلمان رشيد سلمان، **البعد الاستراتيجي للمعرفة** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣)، ص ١٥٦ - ٢٢٠.

(٢٩) حسن أبو طالب، «نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي»، ورقة قدمت إلى أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس فرج الله (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨)، ص ٤٩٥.

(٣٠) محمد صلاح سالم، **العراق ماذا جرى.. واحتمالات المستقبل** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣)، ص ١٤٠.

فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدءاً من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، ومروراً بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي. ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائياً، لا بد من وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محدّدة للأمن الإقليمي، وإيجاد منظومة مركّبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية<sup>(٣١)</sup>.

وتأسيساً على ذلك، فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي<sup>(٣٢)</sup>. ولقد ذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح المجمع الأمني (Security Complex) لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره «يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض»<sup>(٣٣)</sup>. ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدّد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني. وعلى هذا، فإن مصطلح «المجمع الأمني» في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية.

## رابعاً: نظام الأمن الإقليمي

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم «الأمن»، سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات<sup>(٣٤)</sup>. وعليه، فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه لـ «الأمن»، حيث يتغير ويتطور بتغيّر وتطور ذلك الأمن. ويتوقف استقرار

(٣١) مفيد محمود شهاب، «نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي»، ورقة قدمت إلى: **تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٩٧)، ص ٥٣٩.

(٣٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٢٦٩.

(٣٣) للمزيد حول هذا المصطلح، انظر: *Buzan, People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations*.

(٣٤) محمد السعيد إدريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج»، في: **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، تحرير عبد المنعم المشاط (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢١٦.

وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية - إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر. فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معيّنة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك، فإنه حتماً سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

فنظام الأمن الإقليمي، يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليمياً، وترتبط في ما بينها بروابط معيّنة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحلّ منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم. بيد أنه لا بد من خصائص معيّنة يجب توافرها للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية. وللوصول إلى ذلك اشترط البعض توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون، وهي: وجود نخب سياسية ملتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، ثم وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون، وأخيراً وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني<sup>(٢٥)</sup>.

ولقد أكد وليم لويس (William Lewis) الفقرة الأخيرة، حيث يشترط لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع «قوى كبرى» خارجية<sup>(٢٦)</sup>. ولكن هناك من يخالف ذلك الرأي، حيث استبعد كل من فولك ومندلوفيتز عضوية أي من القوى الكبرى في النظام - بما فيه النظام الأمني - لكونها تحدث خللاً في توازن القوى للنظم الأمنية، التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط قيامها<sup>(٢٧)</sup>.

وعلى الرغم من تلك الاختلافات، فإن الإشكالية هنا تكمن في كيفية التمييز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية وشروط استمرارها ونجاحها، فإقامة نظم أمنية إقليمية ترتبط بشروط عامة تتصل بالتعاون الإقليمي في جزء منها، وشروط محدّدة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعاون. كما إن شروط استمرار تلك النظم وفعاليتها ترتبط مع أنماط التأثير في علاقاتها من حيث نشأتها أو استمرارها، بالسمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة، التي تشمل على خمسة أبعاد، هي: وحدات النظام،

(٢٥) حسن أبو طالب، «التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، العدد ١٢٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٧١.

(٢٦) وليم لويس، «التوازن العسكري متغير أم ثابت؟»، في: فيبي مار ووليم لويس، محرران، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٨٨.

(٢٧) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ٢٦.

والتفاعل، والوسط، وحدود النظام، وهيكل النظام<sup>(٢٨)</sup>. فكل تلك الأبعاد لها تأثيراتها بصورة أو بأخرى في نشأة أو استمرار النظم الأمنية الإقليمية، التي يمكن تحليلها وفقاً لهذه المستويات الأربعة: الخصائص البنيوية للنظام - نمط الإمكانات - نمط السياسات أو التحالفات - بيئة النظام.

وفي هذا السياق، فإن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن شكل ترتيب أمني إلى آخر، ووفقاً لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي. بيد أن أدبيات العلاقات الدولية قد أوردت مجموعة من الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، حيث يمكن حصر بعض منها في الآتي:

- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً لأمن وسيادة الإقليم.

- تخليّ الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.

- سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على الصعيد كافة، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.

- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، واشتراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.

- اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

تلك الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، لا بد من أن تتوافر فيها عدة معايير، يمكن من خلالها قياس فاعلية هذا النظام، ومنها: وجود ارتباط بين

(٢٨) محمد عبد السلام، «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١»، كراسات إستراتيجية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ١٢٧ (٢٠٠٣)، ص ١٠.

المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، مع توافر حدٍّ أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح. وكذلك وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد نوع التوازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دولة الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيفها في مواجهة تلك التهديدات، إضافةً إلى توافر الآليات الكافية والمناسبة التي تكون لها الصلاحيات والإمكانات لمواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية، للحفاظ على استقرار الإقليم، بحيث تتضمن تلك الآليات مجموعة من السياسات والمؤسسات التي تعمل على تنمية القدرات الذاتية للدول، والدفاع الجماعي عنها، وإقامة التحالفات والتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من التهديدات<sup>(٣٩)</sup>. إلا أن البعض قد اشترط إضافة بعض المتطلبات لزيادة فعالية تلك النظم الأمنية التي لا تقل أهمية عن سابقتها، بل ربما كانت متطلبات لا غنى عنها، وهي: تحديد أهداف النظام الأمني، وتحديد مفهوم المصالح المشتركة، وتعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم، واستحداث نظام الجزاءات لرفع كفاءة وفعالية النظام الأمني الإقليمي<sup>(٤٠)</sup>.

وإذا ما استعرضنا الجانب الآخر المتعلق بالمعوقات التي تحدّ من فعالية النظام الأمني الإقليمي، وتغوق حركته من تحقيق أهدافه، فإنه يمكن الإشارة إلى بعض تلك المعوقات على سبيل المثال لا الحصر:

– كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام، ومنها قضايا الأمن والدفاع.

– التنافس، وأحياناً الصراع، حول قيادة النظام الأمني، ومحاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته.

– التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقاً لتصوراتها الذاتية.

– ضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.

– غياب جهاز أمني مشترك لصنع القرار على مستوى النظام.

– وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم، وتأثير ذلك في استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري.

– غياب مبادئ الديمقراطية وانعدام التعددية السياسية، واستبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية والمساواة والعدالة

(٣٩) إدريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج»، ص ٢١٦ – ٢١٧.

(٤٠) فهد أحمد الأمير، «التحديات الأمنية والإستراتيجيات الدفاعية لدول مجلس التعاون»، ورقة عمل غير منشورة قدمت إلى: مؤتمر الدفاع الخليجي، حول تقييم التهديدات في منطقة الخليج العربي، أبوظبي، آذار/مارس ٢٠٠١، ص ١٤ – ١٥.

الاجتماعية وحقوق الإنسان، وحرمان مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة في بناء هذا النظام.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي لأي نظام أمني إقليمي هو تحقيق الاستقرار في منطقة الإقليم، فاستقرار النظام يعني بلوغه مستوى ثابتاً، ممّا يعني الحفاظ على الوضع القائم الذي يعدّ أساساً لتحقيق الاستقرار. فجوهر الاستقرار بناءً على نظرية النظم هو تحقيق التوازن، ليس في المصالح فحسب، بل في القوى أيضاً. هذا التوازن ينبغي الوصول إليه سلمياً، عبر تطبيق قاعدة الأمن المتبادل التي تقوم على أساس التعاون بين وحدات النظام لمصلحة الإقليم ككل، مقابل قاعدة الأمن المطلق الذي يهدف إلى هيمنة إحدى وحدات النظام في الإقليم<sup>(٤١)</sup>. فت تحقيق الاستقرار في أي إقليم لا بد من أن ينطلق من توافق وتعاون إقليمي، وليس بالاعتماد على العلاقات الثنائية، وهذا ما يدفع إلى تعزيز المساعي لإنشاء نظام أمني إقليمي يقوم بأدوار أمنية على أساس التوافق والتعاون.

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صوراً وأشكالاً متعددة من الترتيبات الأمنية، التي قد تتسع أو تضيق وفقاً لنطاقها، وأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تواجهها. وعليه، فإن ثمة مفاهيم إطارية مختلفة تتخذها تلك الترتيبات، من أهمها<sup>(٤٢)</sup>:

أ - الدفاع الجماعي: هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي، تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل، وذلك لردعه، وخاصة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي عضو من هذا النظام، وذلك عبر اتفاقيات أمنية رسمية. وعليه، فإن تدابير الأمن الجماعي تكون في جوهرها مزيجاً من مفهومي الأمن الجماعي وتوازن القوى مع غلبة المفهوم الأخير.

ب - الأمن المتحد: هو إجراءات أمنية جماعية، تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون في ما بينها لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي.

ج - الأمن الجماعي: هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرّض

(٤١) علا أبو زيد، «التصور الإيراني لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية»، ورقة قدمت إلى: مصر وأمن الخليج بعد الحرب في الفترة (٢٧ - ٣٠ ديسمبر ١٩٩١) (ندوة)، تحرير مصطفى العلوي (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٥٥.

(٤٢) للمزيد من الشرح حول الاختلاف بين تلك الترتيبات الأمنية، انظر: مفيد محمود شهاب، *المنظمات الدولية*، ط ٤ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨)، ص ١٧، وعبد السلام، «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١»، ص ١٢ - ١٣. ولزيادة الشرح حول أشكال الأطر الأمنية التي تتخذها الترتيبات الأمنية، انظر: Peter Jones, *Towards a Regional Security Regime for the Middle East: Issues and Options* (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 1998), pp. 9-10.



إحداها للهجوم، أي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف. فالأمن الجماعي يقوم على قواعد أساسية، بدءاً من حظر استخدام القوة أو التهديد بها، ومروراً بتحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تسهم فيها جميع الدول المعنية، وانتهاءً بوجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لوقف العدوان وتحقيق الأمن. وعليه، فإنه ذلك النظام الذي تتكفل بموجبه جماعة من الدول أو الجماعة الدولية في إطار تنظيم عالمي أو إقليمي من أجل الدفاع عن مصالحها المشروعة مجتمعة، أو مصالح أحد أعضائها في مواجهة أي اعتداء أو خروج على قواعد الشرعية الدولية.

د - الأمن المشترك: يهتم هذا النظام بالبعد العسكري للأمن، حيث يركز اعتماداً على القوات الدفاعية المحضة، بدلاً من الاعتماد على القوات الهجومية، بيد أنه يؤكد الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح، حيث يستند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في تجنب الحرب، وبذلك يدعم هذا النظام المبدأ المنظم للجهود الرامية لتقليل خطر الحرب، باستناده إلى استراتيجيات بناء الثقة ونزع السلاح أو التخلي عن الردع، ويهدف في المحصلة النهائية إلى تحقيق الاستقرار الأمني، وهذا لا يعني أنه يجب توقع زوال الاختلاف بين الأمم.

هـ - الأمن الشامل: يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي، وإن كان يشكل أحد أهم عناصره الأساسية، بل يتسع ليضمن جوانب وأبعاداً اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن. فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النظام يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة، وليست فقط التهديدات المباشرة، وإنما تتعامل مع المخاطر والتحديات المرتبطة بجميع الجوانب غير العسكرية، فهو بذلك يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.

و - الأمن التنسيقي: هو ذلك النظام الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسيطية، لا تتضمن تعاوناً واضحاً، ولا صراعاً مكشوفاً، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته، وتقليل حالة الصراع بين أطرافه.

ز - الأمن التعاوني: هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملاً، لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن، بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي، والنمو السكاني، وندرة الموارد، والتنمية المستدامة، وقضايا البيئة... إلخ (تشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم).

وعلى ما تم عرضه حول النماذج الأمنية التي قد تتخذها الترتيبات الأمنية الإقليمية، فإن معظم الدراسات المتعلقة بقضايا الأمن تجمع على أنه لا يوجد إطار نموذجي معين، يمكن اعتماده كنظام أمني إقليمي، فالوحدات السياسية الإقليمية، تتخذ

نماذج وأشكالاً وترتيبات أمنية إقليمية بما يتوافق مع ظروفها العامة، واحتياجاتها الأمنية، ونوعية التهديدات التي تواجهها. فتلک الترتيبات، كما يراها جيفري كيمب (Geoffrey Kemp)، هي صيغ مركبة تختلف في أشكالها الأمنية (أمن مشترك، أمن جماعي، أمن شامل، أمن تعاوني، أو مزيج من هذه الصيغ)، وأطرافها (القوى الإقليمية أو بعضها، قوى إقليمية مع قوى خارجية، بعض القوى الإقليمية مع قوى خارجية)، وأطرافها (رسمية، وغير رسمية)، وتبعاً لتوافق دول الإقليم<sup>(٤٣)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية، ليست وليدة فكر أو مشروع أو نموذج معين معدّ سلفاً لتطبيقه أو تنفيذه، بل يتطلب جهداً مستمراً عبر عمليات معقدة طويلة الأمد، بدءاً من إجراءات بناء الثقة، ومروراً بالتعاون الأمني، ووصولاً إلى مرحلة التكامل الأمني، التي تعدّ المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي. فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية (Security Community) التي عرّفها كارل دويتش (Karl Deutsch) بأنها «مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين، تولّد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلّها، ويمكن حلّها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها»<sup>(٤٤)</sup>. فالجماعات الأمنية يمكن أن تعمل في إطار مؤسسي متكامل يعزّز بعضه بعضاً، ويمكن تطويره على شكل نظام أمني إقليمي، بتطبيقه وتعميمه على أقاليم أخرى في العالم، عبر التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي والأمني على نحو متزايد. وعليه، فالجماعة الأمنية يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال التعاون تتشكل بين أطراف فاعلة مشاركة، حين يكون لنخبها السياسية توقّعات السلام وغياب الحرب في ما بينهم في الحاضر من أجل المستقبل. فالجماعة الأمنية، إذاً، عند دويتش تسعى إلى تحقيق الهدف نفسه الذي يسعى إليه بوزان في مصطلحه «المجمّع الأمني» في اتخاذ المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية للقضايا الأمنية.

وتأسيساً على الشرح السابق حول النظام الأمني الإقليمي، يتضح أن هذا النظام يسهم في إيجاد المزيد من الثقة بين وحداته، بحيث تتمكن تلك الوحدات من تركيز طاقاتها وقدراتها ومواردها على رفاة الإقليم، بدلاً من التركيز المفرط على التدابير الأمنية غير المجدية. كما أنه يتميز بإضفاء الصبغة المؤسسية عبر تكوين نظام أمني يعمل على ترسيخ التعاون، عوضاً عن الاعتماد الذاتي على تحقيق الأمن. فإقامة الترتيبات الأمنية عن طريق دول المنطقة قد يكون أحد الحلول الناجعة للتخلص من معضلة الأمن، فكلما زادت ارتباطات دول الإقليم مع بعضها البعض عبر تفاعلاتها الإيجابية، زاد توافق مصالحها، الأمر الذي يؤدي إلى رسوخ البنى الأمنية وثباتها.

(٤٣) عبد السلام، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤٤) Karl W. Deutsch, *The Analysis of International Relations* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall College, 1968).

## خامساً: تهديدات الأمن

إن العلاقة بين مفهومي «الأمن» و«التهديد»، علاقة تأثير متبادل، وإن أي محاولة لتفسير مفهوم «الأمن» لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. ولقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد. بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، تتمثل في التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببعديها الخارجي والداخلي، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي). فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي<sup>(٤٥)</sup>، حيث يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية. بيد أن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقدة لهذا الموضوع.

وفي هذا السياق، فإن المنظور الواقعي للأمن يرى ضرورة تحديد التهديدات العسكرية الفعلية أو المحتملة التي تواجهها الدولة، وتقييم القدرات العسكرية للدولة من أجل مواجهة تلك التهديدات. أما المنظور الليبرالي فإنه يرى أن التهديدات والقدرات العسكرية، هي محدّدات غير كافية للأمن. بل إن هناك أنواعاً ومصادر أخرى للتهديدات التي تتباين أهدافها، أي أن التهديدات لا تكون الدول المستهدفة الوحيدة فيها، فقد يشمل هذا التهديد المجتمع ككل، كما أن التهديدات لا تقتصر على جانبها العسكري والأمني فقط، وإنما تمتد لتشمل تهديدات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية، كما أن مصادرهما لا تكون ذات منشأ خارجي فحسب، بل إنها تنشأ أيضاً على الصعيد المحلي الداخلي. وعليه، فالواقعية تركز على الدولة ونظامها السياسي كهدف للتهديد الذي يكون مصدره عسكرياً خارجياً، أما الليبرالية فإنها توسع أبعاد التهديد الذي قد يشمل الكيان الاجتماعي ككل، وتكون مصادرهما متعدّدة داخلية وخارجية.

«التهديد» في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعدّد معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي

(٤٥) سمعان بطرس فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج»، في: أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، ص ٧٩.

والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر<sup>(٤٦)</sup>. فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردية - الجماعية - القومي - الإقليمي)، مروراً بمصادر التهديد (داخلي، خارجي)، ووصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية، في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل (الدفاع الجماعي - الأمن الجماعي - الأمن المشترك... إلخ) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل استراتيجية مرنة ومتعددة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيرة.

إن تحليل مفهوم «التهديدات» ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل واستراتيجيات تحقيق الأمن. وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية، ركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية. وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني، وصولاً إلى تهديد الأمن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني)<sup>(٤٧)</sup>.

وفي هذا السياق، تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهوم «التهديدات» و«التحديات». فالتحديات هي «المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحداً أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجرة عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها»<sup>(٤٨)</sup>. وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض

(٤٦) أحمد عبد الحليم، «أمن الخليج: إلى أين؟»، أوراق الشرق الأوسط (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٢٨ - ٢٩.

(٤٧) بيرون هاغلين وإليزابيث سكوز، «القطاع العسكري في محيط متغير»، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣، فريق الترجمة فادي حمود [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٤٤٦.

(٤٨) جمال سند السويدي، «قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية»، في: جمال سند السويدي، محرر، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٣٧.

عليه التحديّ مستوى التحديّ نفسه، دون الوصول إلى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين. بيد أن الوصول إلى مرحلة التوازن تلك تستغرق وقتاً زمنياً أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد. والتحديات يمكن أن تتخذ صوراً عديدة تدخل في نطاق الأمن الناعم، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشراً باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره تأثيراً مباشراً في الأمن. أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي.

وتختلف درجة التهديدات وصورها، حيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدة أنواع: أولها التهديدات «الفعلية»، وهي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها؛ وثانيها التهديدات «المحتملة»، وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرّض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحلّ النزاع؛ وثالثها التهديدات «الكامنة»، وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح؛ وأخيراً التهديدات «المتصورة»، وهي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية. بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة. ووفقاً لتلك المفاهيم السابقة لأشكال أو صور التهديدات، فإنه يمكن تحديد القدرات المطلوبة وحجمها، لكل نوع من أنواع تلك التهديدات، وطبيعة المتطلبات الواجب استعمالها تبعاً لجدول زمنية معيّنة.

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لا بد منها لتحديد العمل الاستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات، وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها، أو التقليل من مخاطرها. فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعاً إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي. وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل: أولها مدى قوة التهديد وفعاليته؛ وثانيها مدى استجابة النظام لهذا التهديد، سواء في جدية الاستجابة أو مستوى الإجماع؛ أما العامل الأخير فهو وجود قوى خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز وتشجيع التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

وبشكل عام، فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي، نورد منها ما يلي<sup>(٤٩)</sup>:

أ – طبيعة التهديد: ويقصد به نوعه وأبعاده، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٧ – ٢٨.

ب – مكان التهديد: اتجاهاته، ومدى قربيه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدّد في دولة معيّنة.

ج – زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت – مستمر)، وهل هو ثابت أو متغيّر.

د – درجة التهديد: قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلّب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحدّ من تأثيره.

هـ – تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوءه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحدّ من تأثيره وأبعاده.

## خاتمة

نخلص من الشرح السابق لمفهوم «الأمن» بشكله العام إلى أنه مفهوم نسبي متغيّر يتسع ويضيق وفقاً لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات عدة (فردية – قومية – إقليمية – دولية) وأبعاد متنوعة (العسكري – السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي – الإنساني – البيئي – المعرفي... الخ)، ويتعرّض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من اتجاهات عدة. وعلى هذا، فإن تحديد مفهوم «الأمن» ينطلق من حيث الدرجة العالية أو المتدنية، وليس من حيث الوجود التام أو العدم، كما أن الأمن ليس شعوراً يصحبه ردّ فعل غريزي، أي سلوك غريزي ينتج منه إجراءات أو تدابير أمنية معيّنة، وإنما هو باعث على الشعور يتميز بالوعي والإدراك ويتحقق في الواقع بناء على تلك التدابير، بمعنى أنه الأثر الناتج من مجمل تلك التدابير – وليست التدابير بحدّ ذاتها – فالعلاقة هنا بين الأمن والتدابير الأمنية هي علاقة سببية موضوعية تستوجب انتقاء التدابير وفقاً للاحتياجات التي تفرضها المستجدات الموضوعية، وليس مجرد احتمالات غير واقعية أو مخرجات ناتجة من الخوف أو الخطر. فالأمن يعبر عن حالة حركية دائمة ومركّبة، تواكب تطور المجتمع بجميع أبعاده، وتداخل مستوياته للوصول إلى صيغة محدّدة لحمايته في أثناء تطوره.

وعليه، فإن المفهوم العام لـ «الأمن» يمكن أن يطلق على الأثر الناتج من جميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ضد كل ما يعوق تقدمه، ويحدّ من استمرار حركته لتحقيق أهدافه وفقاً لقدراته المتاحة. وعلى هذا، فإن الأمن قد اشتمل على تكامل الأبعاد الأمنية، ضمن سياق الإطار المجتمعي للأمن. بيد أن عملية إيجاد مفهوم جامع ومانع لتعريف «الأمن» صعب للغاية، فالطرح السابق لم يُردّ به إيجاد تعريف محدّد لـ «الأمن»، بقدر ما هي محاولة للتوصل إلى اقتراب فكري أو إطار معرفي للتحديد الدقيق لمحدّدات «الأمن» وعناصره للوصول إلى مستوياته وأبعاده ■